

أثر المرحلة الانتقالية في محاربة السياسة الاستبدادية

أ_ مفهوم العدالة الإنتقالية :

العدالة الانتقالية هي مفهوم يشير إلى الجهود التي تبذلها المجتمعات التي مروا بفترة من النزاع أو القمع السابق، من أجل معالجة الظلم وانتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت خلال هذه الفترة. تهدف العدالة الانتقالية إلى تحقيق الحقيقة والمساءلة والتعويض والمصالحة، وتحقيق التغيير الهيكلي في المؤسسات والمجتمعات المعنية.

العدالة الانتقالية تركز على التعامل مع التاريخ القريب للانتهاكات الجماعية أو الجرائم التي ارتكبت في فترة زمنية معينة، مثل الأنظمة الاستبدادية أو الحروب الأهلية أو الأنظمة الاستعمارية. تتضمن العدالة الانتقالية عدة عناصر أساسية:

١. الحقيقة: يتعين على المجتمع التعرف على الحقيقة الكاملة للانتهاكات والجرائم التي ارتكبت، بما في ذلك توثيق الجرائم وتوثيق المعلومات وجمع الشهادات والسجلات. يساعد ذلك في توفير إحصاءات دقيقة وتأكيد المسؤولية.

٢. المساءلة: يتعين على المسؤولين عن الانتهاكات والجرائم أن يحاسبوا على أفعالهم. يمكن تحقيق ذلك من خلال إجراء محاكمات عادلة أو إنشاء آليات خاصة للمساءلة مثل المحاكم الدولية أو اللجان الحقيقة والمصالحة.

٣. التعويض: يجب على الضحايا والمتضررين من الانتهاكات أن يحقق لهم العدالة من خلال توفير التعويض المناسب، سواء كان ذلك بتقديم تعويضات مادية أو خدمات أو إعادة التأهيل.

٤. المصالحة: تعزز العدالة الانتقالية عملية المصالحة والتعافي النفسي للمجتمعات المتضررة. يتضمن ذلك تشجيع الحوار والمصالحة بين الضحايا والجانيين وبناء الثقة وتعزيز التسامح والتعايش السلمي.

تتنوع ممارسات العدالة الانتقالية والآليات المستخدمة بناءً على السياق الثقافي والسياسي والقانوني لكل بلد. تعد العدالة الانتقالية عملية طويلة ومعقدة، وتتطلب التعاون والتضامن بين الحكومة والمجتمع المدني والضحايا والمجتمع

تعد العدالة الانتقالية عملية طويلة ومعقدة، وتتطلب التعاون والتضامن بين الحكومة والمجتمع المدني والضحايا والمجتمع الدولي. يجب أن يتم تطبيقها بطريقة شفافة وعادلة، مع مراعاة حقوق الضحايا والمبادئ القانونية العالمية.

تهدف العدالة الانتقالية إلى تحقيق المصالحة والشفافية والعدالة في المجتمعات التي تعاني من تاريخ من الانتهاكات والظلم. من خلال إقامة آليات فعالة للحقيقة والمساءلة والتعويض والمصالحة، يمكن للمجتمعات أن تتعافى وتبني مستقبلاً أفضل مبني على قيم العدالة وحقوق الإنسان.

يرجى ملاحظة أن العدالة الانتقالية تعد موضوعاً شاملاً ومعقدًا، وتختلف النهج والتطبيقات من بلد لآخر وفقاً للظروف والتحديات المحلية.

ب_ مؤسسات تطبيق العدالة الانتقالية في العراق بعد العام ٢٠٠٣ :

في العام ٢٠٠٣ وسقوط نظام صدام حسين، تمت محاولات متعددة لتطبيق العدالة الانتقالية في البلاد. وفيما يلي بعض المؤسسات والآليات التي تم إنشاؤها لتحقيق العدالة الانتقالية في العراق:

١. المحكمة الجنائية العراقية العليا: تأسست في عام ٢٠٠٥ لمحاكمة الأفراد المشتبه بهم في ارتكاب جرائم خطيرة خلال حكم صدام حسين وبعده. تمت محاكمة العديد من الشخصيات البارزة، بما في ذلك صدام حسين نفسه، وصدرت أحكام بالإعدام والسجن المؤبد والسجن لعدة أعوام.

٢. مفوضية العدالة الانتقالية: تأسست في عام ٢٠٠٨ بهدف تعزيز العدالة الانتقالية ودعم ضحايا الانتهاكات في العراق. تعمل المفوضية على جمع الشهادات والأدلة وتوفير التعويضات والرعاية النفسية والاجتماعية للمتضررين. كما تقوم بتطوير برامج لتعزيز حقوق الإنسان والمصالحة في البلاد.

٣. لجنة الحقيقة والكرامة: تم إنشاؤها في عام ٢٠٠٨ وفقاً لقانون العدالة والمصالحة الوطنية. تهدف اللجنة إلى توثيق الانتهاكات التي وقعت خلال فترة حكم صدام حسين وحكومات سابقة، وتقديم توصيات للمصالحة والتعويض. ولكنها لم تتمكن من تحقيق تقدم كبير بسبب التحديات السياسية والأمنية والمالية.

٤. الهيئة الوطنية للمساواة والعدالة الانتقالية:

تم إنشاؤها في عام ٢٠١٥ وتعمل على تعزيز العدالة الانتقالية في العراق. تسعى الهيئة إلى توفير التعويضات للضحايا والمتضررين وتعزيز حقوق الإنسان والمصالحة. ومع ذلك، تواجه الهيئة تحديات كبيرة في تنفيذ مهامها بسبب الظروف الأمنية والسياسية المعقدة في البلاد.

٥_ مؤسسة الشهداء :

مؤسسة الشهداء في العراق هي مؤسسة حكومية تأسست لتكريم وتوثيق تضحيات الشهداء الذين قضاوا في سبيل العراق أثناء النزاعات والصراعات التي شهدتها البلاد، بما في ذلك الحروب والاعتداءات الإرهابية والأحداث العنيفة الأخرى.

تأسست مؤسسة الشهداء بعد العام ٢٠٠٣، حيث شهد العراق تغييراً جذرياً في النظام السياسي والاجتماعي بعد سقوط حكم صدام حسين. وتهدف المؤسسة إلى تكريم الشهداء وتوثيق تفاصيل حياتهم وتضحياتهم، وتقديم الدعم والمساعدة لعائلات الشهداء. تعمل مؤسسة الشهداء على توفير الرعاية الصحية والتعليمية والنفسية والاجتماعية لعائلات الشهداء، بالإضافة إلى تقديم التعويضات المالية والإسكان والدعم القانوني. وتقوم المؤسسة أيضاً بإقامة مراسم تكريمية ونصب تذكارية للشهداء، وتنظيم فعاليات توعوية وتثقيفية للجمهور حول تضحيات الشهداء وأهمية السلام والاستقرار في العراق.

تعد مؤسسة الشهداء جزءاً من الجهود العراقية لبناء مجتمع متماسك ومصالحة وتعزيز الوحدة الوطنية. وتعتبر تكريم الشهداء والاهتمام بعائلاتهم جزءاً أساسياً من عملية العدالة الانتقالية في العراق.

يرجى ملاحظة أن هذه المعلومات قد تكون عامة، وقد يكون هناك تفاصيل أكثر تحديداً حول مؤسسة الشهداء في العراق تحتاج إلى مزيد من البحث والتحقيق :

يرجى ملاحظة أن هذه المؤسسات والآليات قد تعاني من التحديات والصعوبات في تحقيق أهدافها بسبب الظروف السياسية والأمنية والمالية في العراق. تحتاج العدالة الانتقالية إلى التزام قوي من قبل الحكومة والمجتمع المدني ووسائل الإعلام والمجتمع الدولي لتحقيق التقدم وضمان العدالة والمصالحة في ما بعد النظام السابق.